

فوق الطاولة

يونس خلف

الخط الأحمر!

ثمة مقولة لطالما تكررت من قبل وزراء الحكومات المتعاقبة، فوزير التجارة الداخلية يرى أن معيشة المواطن خط أحمر ووزير الإعلام يتعهد بأن حرية الإعلام وقديسة الكلمة وحق الحصول على المعلومات خط أحمر وبيانات الحكومات المتعاقبة تؤكد أن محاربة الفساد خط أحمر إلى ما هنالك من خطوط حمر حول الرغيف ونزاهة الانتخابات.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن أن يلبس المواطن وجود ممارسة فعلية على أرض الواقع لهذه الخطوط الحمر؟ وما المسطرة التي تقبس عليها اقتران الأقوال بالأفعال؟ وهل تظل نسب الإنفاق والميزانيات هي المعيار الأمثل لاختيار مستوى الأداء؟ وهل عندما يقال إن المؤسسة الفلانية أنفقت موازنتها بنسبة ٩٩ بالمئة أو أكثر يعني ذلك أنها تسير بالاتجاه الصحيح؟ وهل تتعكس نسب الإنفاق هذه على أرض الواقع؟ ثم كيف يشعر المواطن بأثر ذلك في الواقع الخدمي والاقتصادي والاجتماعي؟

المواطن اليوم بحاجة إلى دعم كل المواد الأساسية لمعيشته، فماذا ينعف الخط الأحمر عندما تكون الأسعار ملتغية والمواطن يعاني من احتكار أصحاب السلع والمواد الأساسية ولا أحد يقدر على منع كل ما يحصل في الأسواق؟ هل يجوز أن تظل الجهات الرقابية على عاداتها المزمّنة بانتظار شكوى أو تصريح خطي وشهود ومحضض ضبط مع المواطن المتضرر حتى تذهب إلى المخالفين والمحسرين لتكتشف المخالفات والتجاوزات؟

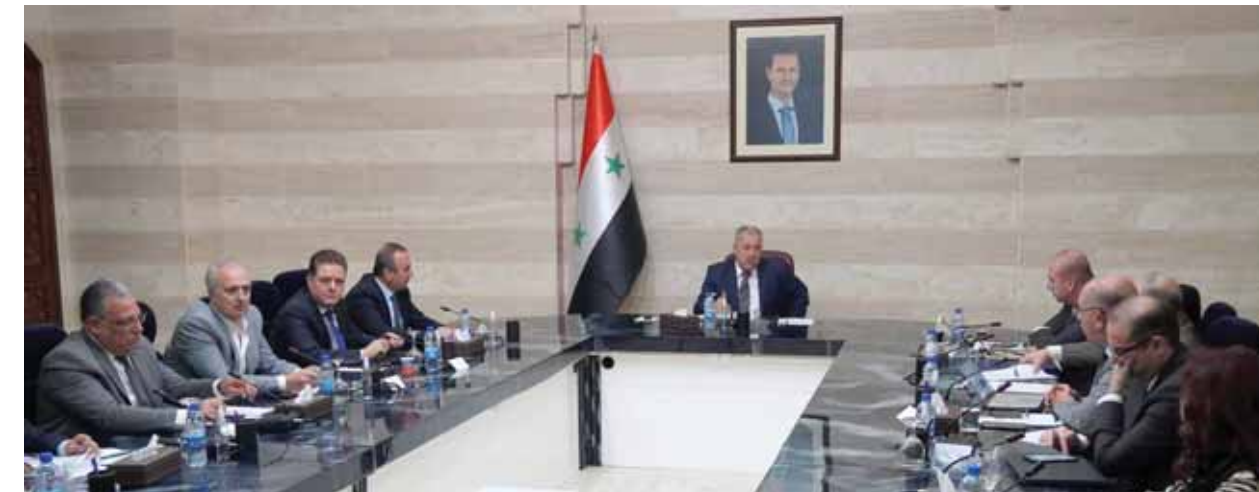
إن الإشكالية المزمنة تكمن في الإصلاحات السطحية المؤقتة كلما طرأ خلل ما، وأيضاً الاهتمام بالأهداف القصيرة المدى على حساب الأهداف الطويلة المدى وبالتالي لا يمكن أن تنتظر إصلاح الأمور من تلقاء نفسها، ولا يمكن أن نعيد استخدام حلول لم تحقق نتائج ولم تتجاوز التعثر، لذلك فإن مثل هذه الآلية المتبعة تعكس بوضوح إخفاق الإدارات المعنية إن لم تقل إنها تجاوزت الخط الأحمر والمسؤول الذي لا يستطيع تأمين احتياجات المواطن والقيام بمسؤولياته عليه أن يعترض وإذا لم يفعل واستمر بالتقصير يجب أن يعنى من مهامه لا أن تترك الزمن وحده يحدد مصيره!

من هنا تأتي أهمية أسس ومعايير التقييم واختيار الأشخاص ذوي الكفاءة ضمن إطار التطوير الإداري وأهمية متابعة شؤون المواطنين والحرس على تلبية احتياجاتهم وهذه أولوية أولى بحاجة إلى توصيفها أيضاً من قبل أصحاب الشأن بالخط الأحمر.



بهدف تعزيز البعد الاقتصادي والاجتماعي وإقامة مشروعات إستراتيجية

المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي يقر مشروع الدراسة الإقليمية للإقليم الساحلي



الوطن

أقر المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عربوس رئيس مجلس الوزراء مشروع الدراسة الإقليمية للإقليم الساحلي ومخرجاتها الخطة الإقليمية، بما ينسجم مع توجهات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي المقرر سابقاً، والتي من شأنها استخدام والاستثمار الأمثل لمقدرات المنطقة الساحلية من كل النواحي الجغرافية والطبيعية والسياحية والزراعية والصناعية والنقل والتنمية العمرانية. وتحدد الخطة الإستراتيجيات والسياسات الخاصة برسم معالم التنمية المكانية المستقبلية للإقليم وفق برنامج زمني وبما يتناسب مع قدراته الحالية والكامنة إضافة إلى المسارات التوجيهية لإستراتيجية التطوير المستقبلي للإقليم من خلال وضع دراسة تخطيطية تنبؤية وفق معايير وأسس تناسب الإقليم وإمكانياته في جميع القطاعات. وتهدف الخطة إلى تعزيز البعد الاقتصادي

والاجتماعي والبيئي وإقامة مشروعات حيوية إستراتيجية، ومراكز للخدمات الريفية والمهن اليدوية وأسواق الهال، والأنشطة اللوجستية والنقلية المتعددة الأنماط، وتحقيق تطوير سياحي نوعي والتنظيم المتوازن للأنشطة الاقتصادية وفرص العمل، إضافة إلى حماية وإحياء الإرث التاريخي والطبيعي، وتنمية وتوفير التعليم المهني، وزيادة الخدمات الرياضية والترفيهية. وأكد المهندس عربوس أهمية المشروع في وضع كل المحددات والتوجهات الخاصة بالاستثمار الأفضل لمقدرات محافظة طرطوس واللاذقية من جميع النواحي الاقتصادية والعمرانية والخدمات وفق أسس علمية تدرى لإحداث نهضة تنموية متكاملة والتوظيف الأمثل للتنمية الصحيحة في كل موقع. وشدد رئيس مجلس الوزراء على حرص الحكومة على استمرار إنجاز الدراسات الإقليمية لكل الأراضي السورية والتي من شأنها إحداث التنمية المتوازنة والمستدامة على المديين المتوسط

بعد إقرار اليرمون الصناعية منطقة تنمية

الشهابي لـ«الوطن»: نسير في الطريق الصحيح ومن ميزات قانون الاستثمار عدم جواز إلقاء الحجز الاحتياطي على المشروع إلا بموجب قرار قضائي

هنا غانم



الإجراءات. مع مراعاة النواحي ذات البعد الاجتماعي، وحماية البيئة والصحة العامة. وعن ضمانات الاستثمار ذكر الشهابي أن القانون يؤكد عدم جواز إلقاء الحجز الاحتياطي على المشروع أو فرض الحراسة عليه إلا بموجب قرار قضائي كذلك عدم نزع ملكية المشروع إلا للمنفعة العامة ويتعوض يعادل القيمة الحقيقية للمشروع، وفقاً للسعر الراجح بتاريخ الاستملاك. كما يسمح للمستثمر بإعادة تحويل مبلغ التعويض الناتج عن المال الخارجي الذي أدخله بغرض تمويل الاستثمار وذلك إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل. ومن نصوص القانون أيضاً عدم إخضاع المشروع لأي أعباء إجرائية جديدة ناجمة عن قرارات وتعاميم وبإذاعات صادرة عن أي جهة عامة، غير واردة في الدليل الإجرائي المعمول به بتاريخ تقديم طلب الحصول على إجازة الاستثمار، باستثناء ما يتعلق بالبيئة والصحة العامة. كذلك عدم إخضاع المشروع لأي أعباء مالية جديدة غير واردة في الدليل الإجرائي المعمول به بتاريخ تقديم طلب الحصول على إجازة الاستثمار، خلال مرحلة التأسيس.. وذكر أن القانون ينص على أنه لا يمكن إلغاء إجازة الاستثمار إلا بعد إذار المستثمر بالمخالفات المنسوبة إليه التي تتصل بالمشروع وإعطائه مهلة تسعين يوماً لإزالة المخالفة تبدأ من اليوم التالي لتبليغ الإذار. ويكون قرار الإلغاء معلاً.

قال رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية المهندس فارس الشهابي في تصريح لـ«الوطن»، أن قرار الحكومة الخاص بإحداث المنطقة التنموية الأولى بمحافظة حلب في منطقة اليرمون الصناعية وتكليف الجهات المعنية استكمال جميع الإجراءات لتفكيك المطبوع هو أمر مهم وضروري ويشجع على عودة المغتربين ولو متأخرًا، لافتاً إلى أنه وكما تعلمون نحن أول من طالب بقانون خاص للمنطقة المتضررة وخاصة منطقة اليرمون منذ ٢٠١٦ ثم استمعنا عن ذلك بالمطالبة باعتبارها منطقة تنموية ضمن أحكام قانون الاستثمار ١٨ لعام ٢٠٢١ وميزة كثيرة ومهمة. ومع التأخير الكبير في تسليم هذه المنطقة بعد ٦ سنوات من تحويرها إلا أننا متفائلون اليوم بأننا نسير في الطريق الصحيح.

وعدا الشهابي الصناعيين المغتربين وخاصة في مصر إلى الاستفادة القصوى من هذه الفرصة الذهبية والإسراع بترميم منشآتهم مؤكداً أن الاتحاد سيكون عوناً لهم والأهم حسب الشهابي أن هناك ميزات وإعفاءات جاءت وفق قانون الاستثمار ١٨ الجديد مخففة وشجعة من إعفاءات ضريبية مهمة وغيرها من التسهيلات التي من شأنها منح العديد من المزايا التفضيلية والإعفاءات والمحفزات التي تشجع الصناعيين من أصحاب المنشآت المتضررة على إعادة تأهيل منشآتهم وبعوادة العمل في الإنتاج.

وأشار الشهابي إلى أهمية هذا القرار في إيلاء المناطق التنموية الأهمية المطلوبة ومنحها المزايا المتميزة في قانون الاستثمار بهدف تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات متنوعة لدعم العملية الإنتاجية وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة والأهم تأمين المزيد من



تراجع موجة الحر وتوقف معمل الأسمدة يحسنان واقع الكهرباء

مصدر في الكهرباء: توريدات حوامل الطاقة لاتزال على حالها ومخزون الفيول جيد لدى الوزارة

عبد الهادي شيباط

المناطق خلال الأيام الأخيرة يعود لتوقف معمل الأسمدة عن العمل في الأيام الأخيرة والاستفادة من كميات الغاز المخصصة لتشغيله والمقدرة ما بين ١ - ١,٣ مليون متر مكعب يومياً لتشغيل مجموعات توليد الكهرباء، يضاف إلى ذلك الاعتدال البسيط في الطقس وتراجع درجات الحرارة بعد موجة الحر القاسية التي خيمت على طقس البلاد لعدة أيام، ورغم أن معدل الإنتاج اليومي من الطاقة الكهربائية في مازال دون ٢ ألف ميغاواط فإنه مع اعتدال درجات الحرارة يرتفع معدل التغذية على

الشبكة. وأوضح أنه على التوازي إلا أن ارتفاع الحرارة يسهم في رفع معدل الطلب على الكهرباء وتسهم الحرارة أيضاً في تراجع معدلات توليد الطاقة الكهربائية وتسبب أحياناً بخروج بعض المجموعات عن العمل. وعن توريدات حوامل الطاقة أكد المصدر أنه مازالت على حالها ولم تتحسن مقدراً متوسط توريدات الغاز يومياً بنحو ٦,٧ ملايين متر مكعب وتوريدات الفيول ما بين ٥ - ٥,٥ آلاف طن من مادة الفيول، في

حين أوضح أن المخزون من مادة الفيول جيد لدى الوزارة واستطاعت الوزارة خلال الفترة الماضية ترميم نسبة جيدة من المخزون الذي تم استهلاكه سابقاً، مقدراً حاجة مجموعات التوليد لنحو آلاف طن يومياً. في حين أوضحت البيانات الفنية في وزارة الكهرباء أن الاستطاعات المتاحة في محطات التوليد العاملة حالياً في حال تم تأمين مادة الغاز الكافي يمكن أن تولد حتى ٤٥٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من حاجة البلد كهربائياً مقدراً أنه في حال الوصول إلى مرحلة التشغيل

الكامل لمجموعات التوليد العاملة حالياً تصل لبرامج تقنين نحو ٤,٥ ساعات كهرباء مقابل ١,٥ ساعة قطع في مختلف المحافظات والمناطق السورية، في حين يقدر إجمالي الاحتياجات حتى تصل معدلات تقنين شبه صفرية بحدود ٨-٧ آلاف ميغا واط وهو تقدير أولي اعتماداً على المقارنة مع كميات الإنتاج قبل الحرب على سورية التي كانت بحدود ٩ آلاف ميغا واط مع مراعاة أن الكثير من الاحتياجات الصناعية والتجارية وحتى المنزلية لم يعد كما كان عليه قبل عام ٢٠١١.

قروض السكن والقروض الشخصية.. «مقسوم لا تاكل وصحيح لا تقسم»

العقاري: الكفيل في القروض الاستثمارية وسيلة ضغط لضمان عدم التعثر ويتم التعامل مع الجمعيات السكنية بشخصيتها الاعتبارية

نوار هيفا

قد تكون القروض المصرفية باب النجاة السريع لكثير من المواطنين، خاصة الحائنين باقتناء منزل أو البدء بشروع صغير في حال وافقت شروط القروض وضعهم الوظيفي المرتبط بسقف الراتب، وخاصة أن الكثير من اقتنوا منازل في السابق كان للقروض العقارية مساهمة كبيرة فيها إن لم يكن لها كل الفضل، أو عن طريق جمعيات سكنية هي أساساً مستفيدة من قرض مصرفي أو عدد من المساهمين، لكن اليوم تحول هذا الواقع إلى حلم مستحيل لا يكفيه أعلى سقف من القروض.

اختلقت آراء المواطنين حول مبالغ القرض ونسب الفوائد رغم إجماع معظمهم على أن القروض باتواعها لم تعد مسعفة، ديناً أحمد مواطنة تطمح لتأسيس مشروع صغير «مركز تجميل» ورغم اعتقادها أن «القرض شر لا بد منه»، بعد العمليات الحسابية في تأمين سداد أقساطه المحددة، إلا أنه طوق النجاة الوحيد لديها، ما دفع زوجها الموظف لتقديم طلب القرض لتكون المفاجأة أن راتبه لا يمكنه من سحب المبلغ المطلوب ليضطر الآخر لمشاركة زميل له بقرض ثان ليصل حد ١٠ ملايين ليرة لاستكمال مشروعها الصغير.



أسد لـ«الوطن»: أصحاب الثروات هم المستفيدون من القروض و«العقارية» منها خارج قدرة ذوي الدخل المحدود وموظفي القطاع العام

استخدامتها وموارد سادها، بين درويش أن فائدة القرض السكني أقل من فائدة الاستثماري، بالكيف المركزي رفع الفوائد على الإيداعات التي ندفعها للزبون المودع في البنك، وعليه بالمقابل سيتم رفع القروض والإ ستيبس ذلك بخسارة للبنك، بالتالي كان الفرق ما بين النسبة التي تم رفعها للسكني يتراوح بين ١٥ و ١٥,٥ بالمئة، أما الاستثماري بين ١٧ و ١٨ بالمئة والفوائد ١١ بالمئة للإداعات كحد أدنى، ولا يمكن للبنك تحمل عبء أكثر، لأن تكلفة الفائدة حالياً محسوبة لدى البنك ٤ و٥ بالمئة، وعلى هذه الحسبة يجب أن يأخذ البنك ١٧ و ١٨ بالمئة ورغم هذا البنك قبل بال ١٥ بالمئة للسكني بالحد الأدنى المقبول.

وعن المطالب برفع سقف القروض العقارية «إكساء» وترميم وشراء.. الخ، أكد درويش أن إدارة المصرف رفعت طلباً للمركزى طالبت فيه برفع سقف قرض العقاري إلى ١٠٠ مليون إضافة لطلبات برفع سقف باقي القروض خاصة قروض (السريها كارد) لتوازي بشكل مقبول الأسعار وتكون ذات نفع لطلاب القرض، رافضاً التصريح بسقف الرفع حتى يأتي الرد من المركزي.

أما عن آلية التقدم للقرض وطلبها، فقد أوضح درويش أن القروض إلى حد ١٥ مليوناً يتم التعامل معها داخل الفروع العقارية من دون الرجوع للإدارة لتقليص مدة استلام القرض بالنسبة لطلبه وهو عامل مساعد قدر الإمكان وهناك حالياً طلب لرفع هذا السقف إلى حد ٢٥ مليوناً.

وقولاً عند رغبات طالبي القروض -خاصة

تتبع دورين متناقضين: الأول إيجابي وهو قدرتها على التأثير في أسواق مواد البناء من ناحية تشغيلها وزيادة الطلب على تلك المواد وتشغيل اليد العاملة في قطاع البناء، والثاني سلبي وهو أنها قروض غير منتجة للثروة والدخل وإنما منتجة لأصول قابلة للتداول فقط. وفي الحديث عن مدى إمكانية توفر هذه القروض لذوي الدخل المحدود، كشف الدكتور أيهم أن القروض العقارية الحالية هي خارج قدرة ذوي الدخل المحدود وخارج قدرة موظفي القطاع العام تحديداً لأربعة أسباب هي: مستوى الدخل المتدني للموظفين وذوي الدخل المحدود الذي لا يكاد يغطي نفقات المعيشة الأساسية، وارتفاع قيمة القرض وقيمة الفوائد عليه التي لا يستطيع أصحاب الدخل المحدود تحمل قيمة أقساطها وفوائدها، إضافة إلى عدم توفر الضمانات العقارية لدى الكثير من المواطنين الراغبين بالحصول على القرض، ما يحرمهم من فرصة الحصول على قرض خالية من التوترات والأزمات تؤدي إلى تنشيط دورة الاقتصاد بشكل عام لما تولده من سلسلة نفقات متتابعة، ولا لتغطية جزء صغير جداً من تكلفة العقار الشخصي بسبب التضخم الكبير في أسعار العقارات التي تصل قيمتها إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف سقف القرض. والنتيجة أن المستفيدين من تلك القروض هم من يمكنون الثروات أساساً أو من أصحاب المشروعات الكبيرة المنتجة القادرة على سداد القرض في حال كان قرضاً عقارياً أو حتى استثماري، وبالتالي فإن الشريحة الأكثر احتياجاً للسكن لن تتم تلبية طلبها على السكن وخاصة في الكثير من المناطق المتضررة بفعل الحرب والتي يرغب سكانها بالعودة إلى منازلهم فيها.